رئيس المجلس لـ(المدى): سنطلب من البرلمان توضيح أسباب القرار

غضب بصري على رفض اعتبار المحافظة العاصمة الاقتصادية

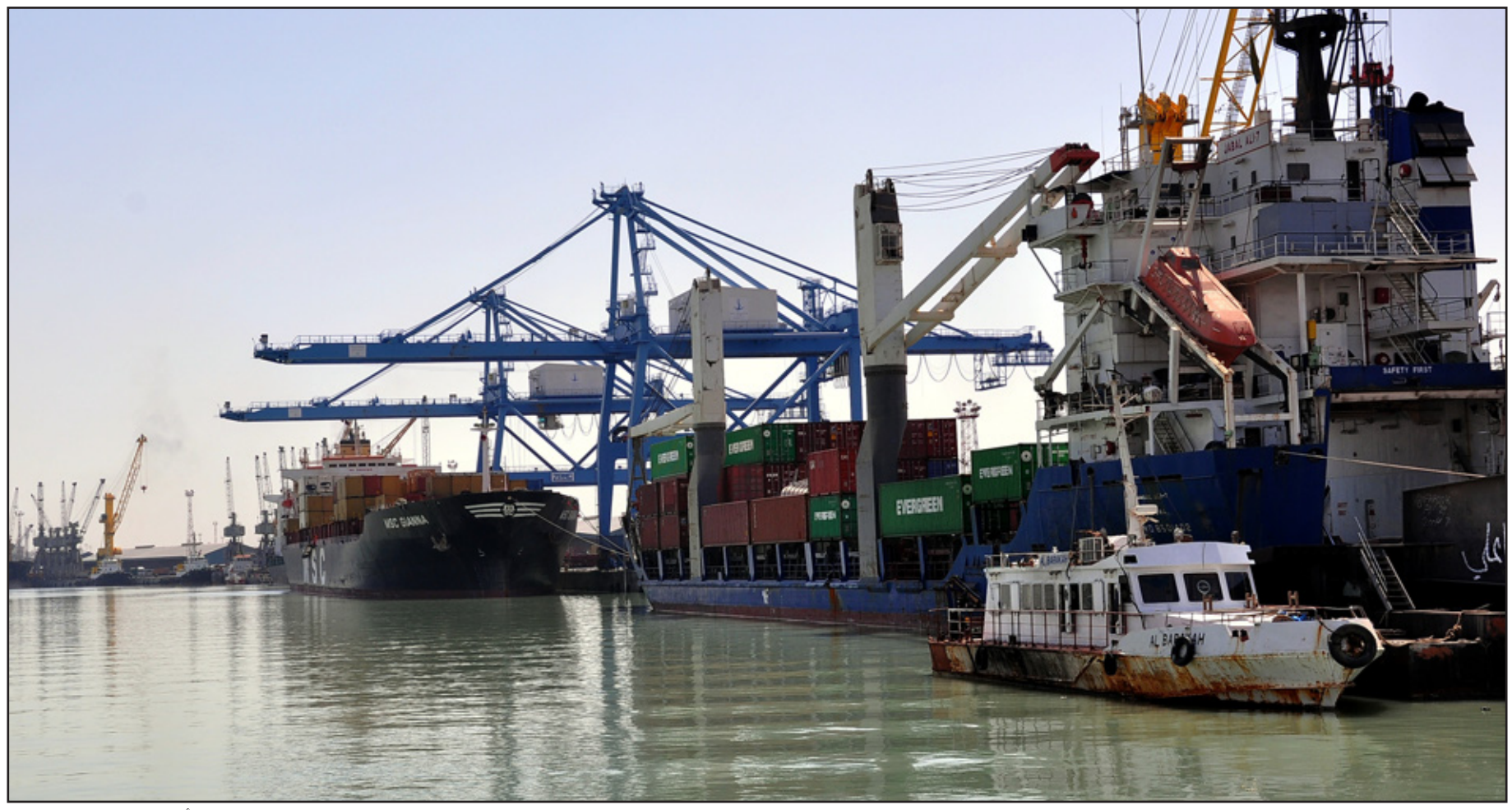

ميناء أم قصر في البصرة... ارشيف

اعلنت الحكومة المحلية في البصرة عن رفض البرلمان اعتبارها عاصمة اقتصادية، مطالبة بتوضيح الاسباب من هذا الاجراء، لانها وحسب مسؤول محلي رفيع مؤهلة لان تكون عاصمة اقتصادية للشرق الاوسط.

الرفض، استغربته ايضا لجنة الاقاليم والمحافظات في مجلس النواب، معربة عن خيبة املها لما اعتبرته عدم تلبية البرلمان لرغبات الشارع البصري.

بغداد / إياد التميمي

رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني كشف للمدى رفض البرلمان مشروع قانون تسمية البصرة عاصمة العراق الاقتصادية ، وقدم من محافظة البصرة مطالب البرلمان"، وقال " انها ليست منة من احد ان تكون البصرة تحمل هذه الصفة خصوصا انها مؤهلة لأنْ تكون ليس على مستوى العراق بل مؤهلة ان تكون عاصمة اقتصادية للشرق الاوسط".

واضاف البزوني ان الرفض جاء للمرة الثالثة بعد ان قدمت البصرة في عام ٢٠٠٨ مشروعا مفصلا توضح فيه استعداد البصرة أن تكون عاصمة اقتصادية لكن جميع الدعوات وجهت بالرفض .

واستغرب رئيس مجلس محافظة البصرة اصرار البرلمان واللجنة الاقتصادية على تجاهل هذا المشروع بدون ان توضح الاسباب على الرغم من اهمية المشروع ما له من تأثيرات اقتصادية متهما كتلا سياسية تسعى للاطاحة بهذا المشروع لاغراض لم يسمها البزوني.

الى ذلك اكد رئيس لجنة الاقاليم والمحافظات البرلمانية منصور التميمي "ان البرلمان رفض ٥ طلبات قدمتها محافظة البصرة لتسميتها عاصمة اقتصادية كونها تمتلك كل مقومات الاقتصاد العراقي" .

وتابع التميمي في تصريح لـ(المدى) " للأسف الشديد قدم المشروع لكنه وجه بالرفض وسحب قبل ايام من اللجنة الاقتصادية ونحن في لجنة الاقاليم سوف نطالب اللجنة باسباب الرفض خصوصا ان الجميع كان يرحب بالقانون لطالما سيساهم في ازدهار الاقتصاد وان تجعل محافظة تقوم بتصدير ١٢ مليون برميل يوميا عاصمة اقتصادية امرا طبيعيا ومنطقيا" . وكان نواب من محافظة البصرة رحبوا بالمشروع الا انهم توقعوا اعتراضات من قبل كتل سياسية، ورحبت النائبة سوزان السعد بمبادرة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم بشأن جعل البصرة عاصمة اقتصادية للعراق ورفع سقف مشروع البترودولار إلى البتروخمسةدولار.

وأضافت "أتوقع إن يواجه المشروع اعتراضاً من قبل الكتل السياسية وربما تضطر اللجنة إلى خفض النسبة إلى البتروثلاثةدولار"، مشيرة إلى أن " وجه الاعتراض الذي يمكن أن يحصل هو عدم مساواة المحافظات الأخرى بنفس النسبة". وأشارت إلى أن "محافظة البصرة من المحافظات الكبرى من حيث إنتاجها النفطي إضافة إلى الموانئ الكبيرة والثروات الطبيعية الأخرى فيها إلا أنها تعاني من الإهمال والنقص في الخدمات المقدمة لها من قبل الحكومة".

وكان رئيس المجلس الاعلى عمار الحكيم قد دعا الى رفع شعار البصرة عاصمة العراق الاقتصادية او محافظة(ام الخير) يتضمن بناء ميناء البصرة الكبير وتنفيذ مشروع البترودولار . وقال عمار الحكيم في كلمة له امام النخب والكفاءات "نطالب الحكومة المحلية في محافظة البصرة بالاعتماد على مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية وتضمين احد جوانبه تنفيذ مشروع ميناء البصرة الكبير ليكون سببا في تحول اقتصادي كبير يستفيد منه اهل البصرة بالدرجة الاولى ليتم توفير الالاف من فرص العمل مما سيجعل المحافظة ارضا خصبة للاستثمار".

واضاف ان "البلاد تعاني من قلة الموانئ والمنافذ البحرية دون ان توجد هناك خطوات جادة لسد هذا النقص"، منتقدا التهجم على بعض الدول ببناء موانئ دون ان يتم الاقدام على بناء موانئ للبلاد".

وتابع السيد الحكيم ان "المجلس الاعلى الاسلامي طالب في وقت سابق باطلاق مشروع الخمسةدولار للمحافظات المنتجة للنفط غير ان اعتراضات وجهت ضد هذا المقترح بحجة ان تلك المحافظات لا تتمكن من صرف هذا المبلغ في ذلك الوقت"، مبينا انه "مرت سنوات ولم نصل الى اطلاق مشروع الخمسة دولار". واوضح ان "البصرة تتعرض اليوم الى ضغوط لتكون هناك سيادة للمركز على حساب المحافظة كمسألة الطاقة الكهربائية والتي هي ليست من اختصاص مشروع البترودولار لتضطر الحكومة المحلية للتصرف بمبالغ هذا المشروع وانفاقها في مجال الطاقة".

ودعا السيد عمار الحكيم الى "التعامل مع محافظة البصرة بشكل متميز عن بقية المحافظات كونها تمثل القلب للاقتصاد العراقي إذ ان اغلب الصادرات النفطية تنتج من خلالها كما تعاني من مشاكل عديدة كأزمة السكن الخانقة التي يعيشها ابناؤها"، مشيرا الى ان " ٧٠٪ من عائدية الارض في المحافظة تعود الى وزارات النفط والبلديات والمالية مما جعل مساحات شاسعة من اراضي المحافظة خارجة عن ارادة ابنائها".

وبحسب وزارة النفط فإن العراق يصدر نحو مليوني برميل من النفط يومياً منها ما لا يقل عن مليون ونصف تصدر من خلال موانئ البصرة والعمية، كما تضم المحافظة خمسة موانئ تجارية أقدمها ميناء المعقل الذي يعود وجوده إلى العام ١٩١٤، فضلاً عن ميناء الفاو الذي أصبح عبارة عن مرفأ لسفن الصيد، وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي كان أكبر وأهم الموانئ التجارية قبل أن تتخذ وزارة النقل قراراً بشطره إلى ميناءين تجاريين وأطلقت على الميناء الجديد أسم خور عبد الله، بينما شهد عام ١٩٨٩ إنجاز مشروع بناء ميناء خور الزبير الذي يحتوي على أرصفة ومخازن صناعية، وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس على ضفة شط العرب، ويعد حالياً من أنشط الموانئ التجارية على الرغم من صغر مساحته.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

انتفاضة ٩١.. و"الثورات الناقصة"

امضيت ليل امس السبت مع الاصدقاء ونحن نتنقل بين مشاهد من ارشيف حرب الخليج وانتفاضة ٩١ العراقية. الصور تذكرنا بطعم الموت والبطش والقيامة الذي تجرعناه تلك السنة، وارشيف افلام الفيديو القديمة يعيد تشغيل اسطوانة حرب لم تنته حتى اللحظة، في رؤوسنا وضمائرنا.

في مثل هذا اليوم قبل ٢١ عاما، انتهت انتفاضة البصرة (عدا منطقة شط العرب) وانتقلت شرارة الاعتراض المسلح الى مدن اخرى ثم سرعان ما اطفئت، وراح رجال صدام حسين يعيدون الاستيلاء على العراق المعترض شبرا شبرا. اما أنا ابن الرابعة عشرة يومها، فوجدت نفسي عند الحدود الايرانية حيث هربت العوائل من القصف، وسط نقاش الاكبر سنا، حول المصطلحات للتفريق بين "الانتفاضة" و"الثورة". كنا نردد اننا نشهد ثورة لكن راديو بي بي سي يصر على وصف ما يجري بأنه تمرد او "انتفاضة". احدهم قال ان الانتفاضة ليست سوى "ثورة فاشلة"، او ثورة لم تحقق اهدافها بعد! وبعد ٢١ عاما من تلك الوقفة على الحدود المتربة، لازلت مع سواي نرقب تطورات "الثورة" التي لم تحقق اهدافها بعد، رغم ان كل قادتها الافتراضيين وصلوا الى السلطة!

ومعظم القادة اليوم، لم يكونوا في "ساحة الوغى" لكنهم وجدوا انفسهم فجأة هم واحزاب المنفى، "ملهمين روحيين" لانتفاضة عراقية لم يحسبوا لها حسابا. وحين احبطت صاروا يعيشون على مأساتها وينتظرون قطف الثمار، فقد كان القمع الرهيب من اكثر الصور التي استمد التغيير عام ٢٠٠٣، مشروعيته منها. وكما اصبح هؤلاء فجأة، قادة انتفاضة لم يخططوا لها، فقد وجدوا انفسهم فجأة عام ٢٠٠٣، في قيادة نظام جديد لعراق انتزعه الامريكان من قبضة صدام حسين، ثم تركوه بيد "القادة المنتخبين".

آخر مشهد من فيلم وثائقي حول الحرب، كان يزاوج بين صراخ القذافي وعرفات ومبارك تحت سقف الجامعة العربية وهم يتناقشون حول مشروعية ضرب العراق، وآخر مشهد من القرن الحادي والعشرين يغيب عنه معظم زعماء قمة القاهرة تلك، لكن العراق لا يزال يواجه حربا من الخارج حيث خصومه غير الواضحين، كما انه يواجه حربا اقسى، من الداخل حيث يصطرع مع نفسه، مكرسا فكرة "الثورة الفاشلة" التي تكرر اخطاءها، ولا تجد حلا سوى الاستمرار في الفشل وانتظار ان يتواصل تحسن بطيء وان يبقى على قيد الحياة أمل او يتحقق بصور مشوهة.

وحين تمر ٢١ عاما امام اعيننا، فإنها تفصل بقسوة بين كل الدم المراق في اول احتجاج مسلح كبير ضد صدام حسين، وكل الفرص المهدورة والمال المسروق والدم الاضافي المراق في عراق ما بعد صدام حسين. وكل اعوام الألم تلك تقول لنا بقسوة ان صدام لم يكن مجرد خطأ عابر في حياة الامة، بقدر ما كانت سياساته تخبطا لنظامنا الاخلاقي وجهلا قاد الى كارثة. اما ما تبقى من هذا العماء وذلك الجهل، فهو تخبط نتشاركه جميعا اليوم جمهورا ونخبة وقادة لم ننجح في تخفيف الظلم كثيرا، ولم ننجح في توزيع عادل للثروة، كما لم ننجح في فك نهائي لقيود العزلة التي فصلتنا عن العالم المتقدم، بعد.

نحدق في صورة نساء يصرخن داخل الاضرحة المقدسة عام ٩١ الذي كان حفلة موت بطريقة مؤلمة، ونكاد نذهل لان صراخا مشابها يستمر بعد ٩ اعوام من غياب صدام حسين. تخبط صدام جعلنا نصرخ، وتخبطنا اللاحق جعلنا نستمر في الصراخ والموت بطريقة مؤلمة ايضا.

انني من اشد المؤمنين بأن حلم التغيير يستحق ان نموت من اجله. لكن هذا لن يلغي حقيقة اننا تأخرنا في نقد نظامنا الاخلاقي والسياسي، الذي انتج صدام حسين وأمثاله، ولا يزال في وسعه ان ينتج نظائر لهم في مستويات مختلفة من الظلم والكذب والضحك على مصائر الناس ومآلاتهم.

انتفاضة ٩١، لا تزال "ثورة ناقصة"، وأشباح كل من رحلوا بألم في كل السنوات، لا تزال تطرح علينا اسئلة التغيير ومعناه. اما آمالنا فهي تتواصل ولا تموت، لكنها لا تزال تولد بصورة مشوهة.

خلية الأزمة تعزز التشديد على معابر المنطقة الغربية

الأنبار: الحدود السورية مؤمنة.. وبغداد دعمتنا بردع المتسللين

الانبار / المدى

اكدت الانبار، عملها على ضبط الحدود مع الجانب السوري، وانها تسعى لغلق كافة الثغرات الحدودية بوجه الجماعات الارهابية التي تريد العبور الى سوريا من اجل المشاركة في الاحداث التي ترافق المطالبة برحيل نظام بشار الاسد.

واكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، بضرورة اتخاذ التدابير الامنية اللازمة على الحدود مع سوريا لمنع أي نشاط يمكن أن يؤثر على امن البلاد أو يخالف سياسة عدم التدخل في شؤون دول الجوار.

واعلنت قيادة شرطة محافظة الانبار ان الوضع الأمني في عموم مدن الانبار مستقر وبشكل كبير بفضل جاهزية القوات العراقية ودعم العشائر وابنائها في الحفاظ على سيادة البلاد مع تأمين كامل للحدود بالتعاون مع الأجهزة الأمنية.

وقال قائد شرطة محافظة الانبار اللواء هادي رزيج خلال مؤتمر حضرته (المدى) امس: "الحدود العراقية تم تأمينها بشكل كامل بالتعاون مع حرس الحدود وقوات الجيش واجهزة الامن الاخرى التي تقوم بحماية مستمرة للحدود العراقية غرب الانبار المرتبطة بثلاثة دول: سوريا والسعودية والاردن، فضلا عن تشديد اجراءات الرصد لمنع اي ثغرة امنية قد تستغل في تسلل العناصر الارهابية للبلاد." واضاف ان "الوضع الأمني في عموم اقضية ونواحي الانبار مستقر بشكل كبير بفضل دعم الحكومة العراقية في تطوير المؤسسة الأمنية التي اصبحت ضاربة لمعاقل الارهاب وفي كشف مخططاتهم واحباط عملياتهم الارهابية التي يستهدفون بها المواطن ولتخريب المؤسسات الخدمية وتعطيل الحياة في الانبار."

وأكد رزيج ان" وضع الانبار الامني والخدمي تغير بشكل كبير جدا الى الجانب الايجابي بفضل التضحيات التي قدمت من قبل ابناء الشرطة العراقية في كبح الارهاب ومطاردة زمر الجريمة واعتقال المتورطين بقتل الابرياء وحماية امن المواطن الذي قدم دعما متواصلا خلال الفترة الماضية لسلطة القانون.

وفي غضون ذلك، اعلنت السلطات الامنية امس السبت، انها اتخذت اجراءات جديدة لتشديد الرقابة على الحدود مع سوريا بهدف منع اي نشاط يناقض سياسة العراق "في عدم التدخل بشؤون الدول الاخرى".

وذكر بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء، ان نوري المالكي ترأس امس "اجتماعا لخلية الازمة بحضور كبار المسؤولين الامنيين حيث جرت مناقشة موضوع الرقابة على الحدود بشكل عام ولاسيما الحدود مع سوريا"، مضيفا انه "جرى اتخاذ جملة من الاجراءات لتشديد الرقابة على الحدود". واضاف البيان الذي نشر على موقع رئاسة الوزراء واطلعت عليه (المدى) ان "هذه الاجراءات تهدف الى منع حصول حالات اختراق او تسلل وسد كافة الثغرات المحتملة التي يحاول الارهابيون الدخول من خلالها لارتكاب جرائمهم".

وقد شدد المالكي بحسب البيان على "ضرورة اتخاذ اقصى درجات الانضباط خصوصا على الحدود مع سوريا لمنع اي نشاط يمكن ان يؤثر على امن البلاد او يخالف السياسة العامة للعراق بعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى".

وهذه المرة الثانية في غضون اسبوعين التي تنعقد فيها "خلية الازمة" لمناقشة مسألة الرقابة على الحدود مع سوريا والاعلان عن تدابير جديدة لتعزيز السيطرة عليها.

البيرقدار لـ(المدى): إنهم ثلاثة فقط

دولة القانون يؤكد وصول طلبات برفع الحصانة عن ١٣ نائبا

□ بغداد / المدى

كشف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، امس السبت، عن وجود ١٣ طلباً للقضاء لرفع الحصانة عن نواب من كتل مختلفة وبقضايا مختلفة، مبينا أن بعض الطلبات لم يصل الى مجلس النواب لغاية الان، غير ان مجلس القضاء الاعلى نفى هذا الامر وأكد ان الذين طلب رفع الحصانة عنهم ثلاثة فقط؛ وهم صباح الساعدي وحيدر الملا وسليم عبد الله الجبوري.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي في تصريح لـ(المدى) امس""هناك ١٣ نائباً من كتل مختلفة مطلوب رفع الحصانة القانونية عنهم من قبل القضاء ولأسباب مختلفة تتراوح بين مطلوبين للقضاء بتهم ارهابية أو تهم تزوير او جنائية مختلفة".

واوضح العوادي أن "من ترفع عنه الحصانة يمكن له وفقا للقانون العراقي الدفاع عن نفسه امام القضاء"، مشيرا أن "هناك سياقا متبعاً في رفع الحصانة عن النواب يتضمن وصول الطلب في بادئ الامر إلى مجلس النواب ويتبعه وصول اوراق القضية المطلوب بموجبها رفع الحصانة عن النائب".

وكان مصدر مطلع مقرب من الحكومة اكد للمدى في وقت سابق . "إن القضاء تحرك على بعض السياسيين المتهمين بالإرهاب وملفات فساد لأجل محاسبتهم وفق الطرق القانونية".

وكشف المصدر "أن من بين أولئك، نواباً من التحالف الوطني ومن مختلف مكوناته، إذ يحاول القضاء خلال الأيام المقبلة إثبات حياديته من خلال محاسبتهم حتى لا يقول البعض إن الإجراءات القانونية تتخذ بحق جهة سياسية معينة دون الأخرى"، متابعا "كما ستتم ملاحقة نواب في العراقية بالتهم نفسها".

غير ان العوادي اوضح أن "الدستور العراقي لا يسمح برفع الحصانة عن عضو مجلس النواب اذا كان متهما بجنحة ولكن يسمح برفع الحصانة اذا كان النائب متهما بقضية جنائية". حسب قوله.

وشكلت رئاسة مجلس النواب في وقت سابق لجنة مصغرة من اللجنة القانونية بأمر ديواني تضم خمسة اعضاء هم خالد شواني، وحسن السنيد وهمام حمودي، وخالد الجناني، وأمير الكناني، لغرض النظر بالطلبات الواردة من القضاء بشأن رفع الحصانة عن بعض النواب.

وتشير المادة ٦٣ من الدستور العراقي أ- "يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء في أثناء دورة الانعقاد، ولا يتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك"، فيما تشير ب – من المادة "لا يجوز إلقاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً بجناية، وبموافقة الأعضاء بالأغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه، أو إذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية.

غير ان المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار، نفى ما جاء به العوادي وقال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "اعلنا عن المطلوبين للقضاء في وقت سابق انهم ثلاث فقط، وهم النائبان عن القائمة العراقية سليم الجبوري وحيدر الملا، فضلا عن النائب المستقل صباح الساعدي"، مبينا "ان الحديث عن وجود ١٣ نائبا عار عن الصحة".

وكان مصدر سياسي اكد ان الملا متهم بالتشهير بنزاهة القضاء وسليم الجبوري متهما "الارهاب"، اما الساعدي فهو متهم بالفساد.

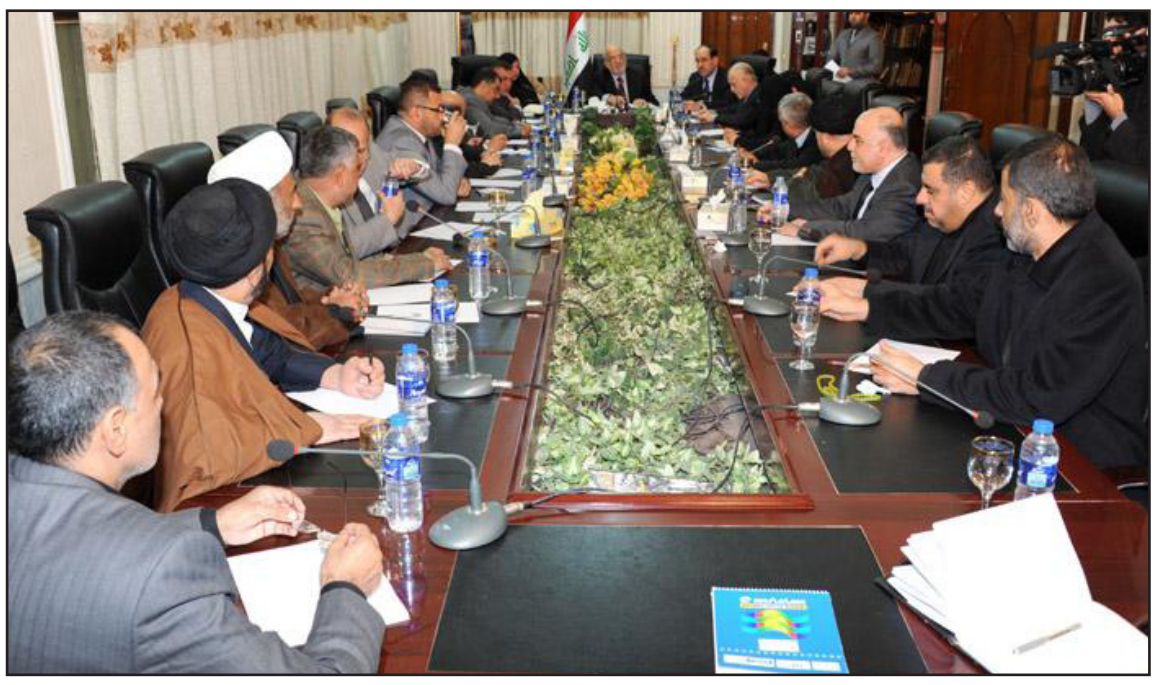

التحالف الوطني.. ارشيف